التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط
The challenges facing the Turkish role in the Middle East

جمال خالد محمد الفاضي

الملخص:

سعت تركيا وما زالت إلى لعب دور إقليمي فاعلٍ ومؤثر في الشرق الأوسط، يقوم على أساس تصفير المشاكل مع دور الجوار، وتوفير حالة من الاستقرار مع محيطها الإقليمي، إلا أن ذلك الطموح التركي المبني على الاعتبارات الجيو سياسية والجيو اقتصادية يواجه بمجموعة من التحديات والعقبات التي تشكل عائقاً أمام هذا الطموح التركي، سواء كانت تحديات أفرزتها البيئة الداخلية التركية نتيجة الاستقطاب السياسي والاجتماعي أو تحديات خارجية تمثلت بوجود قوى إقليمية أخرى تمتلك نفس الطموح التركي والتاريخ والإمكانات التي تؤهلها للعب دور إقليمي فاعل ومؤثر.

Abstract:

Turkey has sought and continued to play an active and influential regional role in the Middle East, adopting the policy of settling disputes with neighboring states along with providing a state of stability within the region.

Though, the Turkey's ambition which takes into respect the geo-political and geo-economic considerations is facing a series of challenges that make up a real obstacle to Turkey's ambition, whether those emerged from the internal environment due to political and social polarization, or external challenges due to the presence of other regional powers who share the same ambition, the history and similar capacities to play a regional and influential role.

المقدمة:

بالرغم من سعي تركيا للعب دور فاعل ومؤثر في الشرق الأوسط، يقوم على أساس تصفير المشاكل مع دول الجوار ، وتوفير الاستقرار في محيطها، إقامة علاقات متوازنة مع دول الشرق الأوسط، بالمقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن ثمة تحديات تواجه الدور التركي، على الصعيد الداخل التركي، حيث هناك انقسام حول ما يطرحه حزب العدالة والتنمية، من رؤية للسياسة الخارجية التركية، وكذلك تحدي المؤسسة العسكرية ذات الباع الطويل في النظام السياسي التركي، وإن بدا أن حزب العدالة والتنمية، قد نجح بتحييد هذه المؤسسة، والتي ينظر لها بحامي العلمانية التركي. من جهة أخرى، أن هناك ثمة تحديات إقليمية ودولية، تمثلها الدول الكبيرة في الإقليم مصر وإيران وإسرائيل، ومدى تقبلها بدور تركي فاعل ومهيمن في الشرق الأوسط.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه دراسة للتحديات التي تواجه تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية سواء كانت تحديات داخلية أو تحديات خارجية تتعلق بالقوى المنافسة لتركيا على صعيد الدور والمكانة الإقليمية ومدى تقبل هذه القوى بدور تركي فاعل ومهيمن في الشرق الأوسط الذي يشكل مركزاً لتجاذبات القوى الإقليمية والدولية، وكيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للدور التركي في منطقة تعد حصرياً مركز عمليات ومصالح للولايات المتحدة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التحديات التي تواجه سعي تركيا إلى لعب دور متميز في منطقة الشرق الأوسط، في ظلال متغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما سيكون له تأثير فاعل على الدور التركي وأي شكل يأخذه ومدى تفاعله

وقدرته على لعب دور مهيمن، أو موزون، أو محايد من أحداث وتطورات تشهدها المنطقة.

أسئلة البحث:

- ما التحديات الداخلية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط؟
- ما التحديات الإقليمية التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط من قبل الدول المنافسة؟.
- ما موقف الولايات المتحدة من الدور التركي؟.

أهداف البحث:

- بيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- كذلك رصد ومعرفة التحديات التي تواجه الدور التركي على صعيد الدول المنافسة للدور التركي في الشرق الأوسط.
- معرفة موقف الولايات المتحدة من بروز دور تركي في الشرق الأوسط.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط، .

تقسيمات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول : التحديات الداخلية التركي التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط، وكذلك جاء المبحث الثاني أيضاً ليسلط الضوء على التحديات الخارجية التي تواجه الدور

التركي في ضوء وجود دول إقليمية منافسة للدور التركي، كذلك الموقف الأمريكي من الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة تشكل مساحة نفوذ أمريكية بلا منافس.

المبحث الأول- تحديات داخلية تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط:

تصاعدت خلال السنوات الأخيرة، التحديات التي توجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة المحلية، بفعل تنامي الاستقطاب السياسي والاجتماعي، والتي برزت منها:

أولاً- الدولة العميقة (إرث أتاتورك):

يعطي مصطلح "الدولة العميقة"، إشاراتٍ ذات مدلولات تركية، نظراً إلى بداية تداول المصطلح بين الصحفيين، والكتاب، وعموم الأتراك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي[١]، وقد عكس هذا المصطلح في ذلك الوقت، حقيقة شكل النظام السياسي التركي، ووجود نخبٍ سياسية وإعلامية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، بنت شبكة من العلاقات تقوم على المصالح، لتتحكم بالقرار السياسي وآليات عمل الحكومات المختلفة، بغض النظر عن وجود أفراد هذه النخب، في واجهة العمل السياسي الرسمي أو لا.

وقد استمر تصاعد قوة "الدولة العميقة"[٢] في المرحلة الممتدة من ثمانينات القرن العشرين إلى مطلع القرن الحالي، بقوة نظراً إلى حالة الفساد الحكومي، وعدم قدرة أي حزبٍ سياسي تركي، على الوصول إلى الحكم، بهامشٍ تصويتي يؤهله لقيادة البلاد، وتطبيق خطة سياسية واقتصادية واضحة، فترافقت قوة الدولة العميقة مع ضعف الحكومات التركية التي وصلت إلى الحكم في هذه المرحلة، ويضاف إلى ضعف الحكومات المتعاقبة، رغبة القوى الغربية

وخصوصاً الولايات المتحدة في التصدي لمشاريع دولية، لا تخدم مصالحها في موقعٍ استراتيجي يربط قارتين ببعضهما، فكان الخوف من التمدد الشيوعي، في تركيا من جهة، وتصاعد وتيرة نشاط الحركات الكردية، دافعين إلى تشكيل تنظيمات سرية وشبكة علاقات خارج الأطر الرسمية للدولة، تعتمد بتمويلها على بعض الدول الغربية، وشبكات الجريمة المنظمة، وتحظى بحماية بعض السفارات الأجنبية، وبعض قادة الجيش، والأجهزة الأمنية التركية[٣].

ومع تطور حضور حزب العدالة والتنمية، على المستوى الشعبي والجماهيري، وقيادته الحكومة التركية بنجاح، كان هدف تنظيمات الدولة العميقة، هي محاولة وضع كل العراقيل الممكنة، في وجه نجاح هذه الحكومة، واستخدام مختلف قنوات التأثير على الحزب وأعضائه منذ عام ٢٠٠٢- ٢٠٠٨. لكن الشكل الأكثر وضوحاً لبنية الدولة العميقة ومفهومها، توضح بجلاء بعد اكتشاف شبكة أو يعرف بـــ"تنظيم أرجينيكون".

ففي حزيران ٢٠٠٨، ألقت السلطات التركية القبض على عددٍ من المتورطين، فيما بات يعرف بـــ"شبكة أرجينيكون" ، وفي إطار التحقيق في نشاطات هذه الشبكة المتطرفة. وقد اتهمت بالتخطيط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية عن طريق إثارة الاضطرابات والقلاقل تمهيداً لانقلاب عسكري مخططٍ له عام ٢٠٠٩، وذلك في حال فشل ما بات يعرف بالانقلاب القضائي. الذي سعى إلى بدء جلسات النظر في الدعوى، التي رفعها المدعي العام التركي، أمام المحكمة ومنع الكثير من قادة الحزب من مزاولة العمل السياسي. وتضم شبكة أرجينيكون، أكثر من مائة شخصية، بينهم جنرالاتٌ ورؤساء جامعات، وصحفيون، ومحامون، ورجال أعمال[٤].

وقد أثار اكتشاف الشبكة، وعلاقاتها داخل مؤسسات الحكم في تركيا، وصلاتها الأجنبية، موجة من التحليلات والمواقف داخل تركيا وخارجها، وقد مكن اكتشاف هذه الشبكة، حزب العدالة والتنمية، من تفادي مصيرٍ كاد أن يقع فيه، مشابه لمصير الحزب الديمقراطي وقادته (عدنان مندريس وجلال بايار) خلال خمسينات القرن الماضي، وبذلك قضت الحكومة التركية، على العمود الفقري للدولة العميقة، بعد أن طبعت الحياة السياسية في تركيا، بطابع الانقلابات والاضطرابات الأمنية، وتدخل الجيش في السياسة.

وأسهم تحجيم نفوذ الدولة العميقة ومحاصرتها، في استقرار الحكومة التركية، وتفرغ حزب العدالة والتنمية لتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين حياة الفرد التركي ودخلها، الأمر الذي انعكس أيضاً على قدرة الدولة التركية لاتخاذها سياساتٍ مستقلة، إلى حدٍ كبير عن التبعية الغربية(٥).

ثانياً- المشكلة الكردية:

يشكل الأكراد في تركيا، ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي، حيث تقدر نسبة الأكراد بـــ ٢٠% (٥)، ويتمركز الوجود الجغرافي لهم في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويعد أكراد تركيا امتداداً لأكراد المنطقة، ولأن تركيا تعد جزءاً من الشرق الأوسط، فإن الأقليات التي لها وجود متميز، توجد بشكل رئيس في تلك الدول، ويطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنها الأكراد اسم "كردستان"، وتقدر مساحة إقليم كردستان بنحو ٤١٠ ألف كم مربع، منها ١٩٤ ألف كيلو متر مربع في تركيا، فيما تقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي ٢٣٠ ألف كلم مربع، أي ما نسبته ٣٠% من مساحة تركيا الكلية (٧).

ليست مشكلة الأقلية الكردية وليدة اليوم، فهي موجودة منذ العهد العثماني، وتعد من أكثر القضايا تعقيداً داخل المجتمع التركي، ولا يمكن أيضاً اعتبارها أقلية كالأقليات الأخرى، ولا يمكن اعتبارها مشكلة داخلية، ويقتصر حلها على تحسين

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تحقيق الاعتراف بالاختلاف الثقافي داخل الدولة، وقد أرسى أتاتورك دعائم الجمهورية العلمانية، على أساس الإقصاء العرقي والديني(٨)، حيث كان تعامل الحكومة التركية مع هذه الأقلية في البدايات الأولى انطلاقاً من مبدأ الدولة الرسمية عقيدتها القائلة بـ" أمه ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة"، وبالتالي يمكن اعتبارها مسألة داخلية، وأمراً محسوماً، اتجاه رفض أي تدخل أجنبي. وقد تميز أكراد تركيا بقدر كبير من الفعالية، وكان لنشاطهم المستمر في تأكيد هويتهم ومطالبهم وحقوقهم الإثنية والقومية تأثير كبير نسبياً، في تركيا والمنطقة.

وقد شكلوا خلال عدة عقود أحد مصادر التهديد الرئيسة أو النشطة لـ" الأمن القومي" من منظور الدولة الكمالية، والبند الأول في جدول أولويات سياستها الداخلية والخارجية، ومثلما شكلت "اتفاقية سيفر" ١٩٢٠، عقدة لدى الأتراك تعرف بـ " متلازمة سيفر"(٩)، فإن اتفاقية لوزان ١٩٢٣، تشكل بدورها عقدة لدى الأكراد يمكن وصفها بـ" متلازمة لوزان"، وقد شكل أكراد تركيا نوعاً من مركزية إثنية في المجال الكردي للمنطقة والشتات.

وأن ثمة عوامل أخرى عديدة، تجعل المسألة الكردية، في تركيا تحظى باهتمام كبير؛ بسبب تأثيرها المحتمل في السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية. ولكن، ولأن المسألة الكردية، من منظور تركيا، هي مسألة تطورية، وتعتمد على مقولة رئيسة تخلص إلى أن الأكراد هم تكوين غير مستقر وقابل للاندماج في سياقات إثنية وسياسات أخرى، وليس لديهم تجربة دولتية أو منوال كردي، معروف أو قابل للإحياء والتأثير، هذا إلى جانب تأثرهم بـ"عادة تاريخية"، تتمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية، خلال عدة قرون(١٠).
غير أن الصورة التي كونتها تركيا عن الأكراد، لم تكن مطابقة، لا لواقع الحال، ولا للحركة التاريخية الكردية، ومن ثم لم تفض إلى سياسات ناجحة أو مستقرة،

وبقيت المسالة الكردية جرحاً نازفاً لم تستطع تركيا البراء منه [١١]. وبسببه، وجدت نفسها، مدفوعة إلى طرح المبادرات، والعمل من أجل التوصل إلى تسويات على هذا الصعيد، بحثاً عن الاستقرار كوجه داخلي لاستراتيجية "العمق الاستراتيجي"، التي تشكل الإطار الفكري أو الأيديولوجي لسياسة الدولة الخارجية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ورثت حكومته المشكلة الكردية بكل ثقلها، ولم يتغير التعاطي الأمني والعسكري مع هذه المشكلة، وتحديداً في الدورة البرلمانية ٢٠٠٢-٢٠٠٧، لعدة أسباب منها: تفضيل حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية، وبعض الأحزاب المعارضة. الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية، ممثلة برئيس الجمهورية السابق "أحمد نجدت سيزار"، المعروف بأفكاره "الكمالية" حيث أضحت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سورًا منيعًا في وجه حكومة حزب العدالة والتنمية [١٢]. تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمال العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات سلبية، رأت فيها حكومة العدالة والتنمية، تهديداً لأمنها القومي[١٣].

ولكن، وعلى الرغم من تلك الأسباب سالفة الذكر، فلم يتردد "رجب طيب أردوغان"، من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية، ففي عام ٢٠٠٥، وخلال زيارة له إلى ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية، صرّح من هناك قائلًا: ‘‘بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة، ليس بالقمع، ولكن بالمزيد من الديمقراطية’’ [١٤] ، كما أعلن أيضًا أن’’المسألة الكردية هي مشكلته’’، وقال: إن ‘‘تجاهل أخطاء الماضي، ليس من سلوك الدول الكبرى"، وبالتالي، أكد على أنه عازم على إعادة حل القضية، بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية. فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية[١٥].

وقد شكلت الإنجازات الاقتصادية، التي حققتها حكومة العدالة والتنمية، في الدورة الأولى للانتخابات (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، دافعاً قوياً عن الناخبين الأتراك، لإعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، في نتيجة مهدت الطريق للحزب، لتشكيل حكومة بمفرده، بعيداً عن أي ائتلاف حكومي [١٦]. وهو ما دفع الحزب إلى طرح رؤية للمشكلة الكردية وفقاً لمعايير "كوبنهاجن"، تقوم على أنها مشكلة اقتصادية-اجتماعية، وأن التنمية في مناطق الأناضول، ستنهي المشكلة [١٧]. وشرعت الحكومة التركية في تبني مقاربة تنموية، انطلاقاً من اعتبارين رئيسين، **الأول**: استحالة حل المسألة الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية، **والثاني** هو الاقتناع بأن ضعف مستويات التنمية، هو ما يشكل بيئة مناسبة لاتجاه الناس، نحو خيارات راديكالية، وفي مقدمتها، تأييد حزب العمال الكردستاني، والمنظمات المقربة منه [١٨].

وقد منحت هذه العوامل، حكومة العدالة والتنمية زخمًا شعبيًا وسياسيًا، للانفتاح على الأكراد، **وقد تمثل ذلك في**: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية [١٩]. واستمرارًا لهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٩، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم" الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة، كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن مسّميات أخرى. وكان لهذه المبادرة غايتان، من وجهة نظر الحكومة التركية، **أولهما**: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام١٩٨٠، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه، إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية، للتكامل مع العاصمة

السياسية [٢٠]. **ثانيهما**: هو وضع حد للصراع المسلح، من خلال نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وتسريحه.

وقد رأت حكومة العدالة والتنمية، في القدرة على إيجاد حل للمسألة الكردية، سيوفر لها القدرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة، بما في ذلك خط" نابوكو[٢١]، ومن جهة أخرى، رأت الحكومة، أن ما دامت المشكلة الكردية لم تجد حلاً، أو لم تحجم إلى أبعاد يمكن قبولها، فستنطوي دائماً على بدائل من شأنها تدمير أهداف من نوع تحول تركيا إلى قوة صاعدة في النظام الدولي كقوة إقليمية في المساحة الجيو-سياسية المهمة، والخطرة الممتدة من منطقة البلقان، لآسيا الوسطى، ومن البحر الأسود والشرق الأوسط. وإذا تمكنت تركيا من حل مشكلتها الكردية، فإنها ستكتسب من الأهمية ما من شأنه، أن يجعلها تحتل موقعها، من بين أول عشرة دول في العالم، من حيث التأثير على توجهاته، أما في حال فشل تركيا في إيجاد حل لهذه المشكلة، فإنه من الصعب عليها أن تتمكن من الحفاظ على حدودها الحالية كدولة مستقرة.

وهذا يعني أن أهمية إيجاد حل للمشكلة الكردية، لا يقتصر على كونها مدخل تركيا للبروز كقوة في الساحة الدولية، بل الأخطر من ذلك، أنها تنطوي على ما يتعلق بوجود الدولة واستمراريتها، وأن مشكلة الأكراد في تركيا، ليست مشكلتهم وحدهم، بقدر ما هي أصلاً مشكلة تركيا مع نفسها، وإذا نجحت تركيا في التصالح مع ذاتها، فستعزز حظوظها في التحول إلى جسر بين العالمين العربي والإسلامي من جهة، و أوروبا والغرب من جهة ثانية، وستقدم المثال الذي يحتذى به إلى الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات كردية، وربما لإسرائيل أيضاً [٢٢].

ثالثاً- موقف القوى العلمانية من الإسلام:

تشير الدراسات التركية المتعددة إلى أن معظم الشعب التركي خصوصاً خارج المدن، يرى أن الإسلام هو المكون الرئيس للدولة التركية [٢٣]، ولكن القوى العلمانية، انقسمت إزاء كيفية التعامل مع هذا الوافد الجديد وهو "حزب العدالة والتنمية "إلى اتجاهين: **الأول** -أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب، باعتباره امتداداً للحركة الإسلامية التقليدية [٢٤]، وهو الذي خرج أصلاً من عباءة "أربكان" وحزبيه الرفاه ثم الفضيلة، بينما اعتبر الاتجاه الآخر، أنه قد حان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة ، خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الاتحاد الأوروبي، الذي يطالب أنقره بالمزيد من الديمقراطية، والحد من دور العسكر في الحياة السياسية.

الثاني- كان أنصاره، يرون في حزب العدالة والتنمية توجهاً إسلامياً محافظاً ومعتدلاً وتوفيقياً، الأمر الذي لفت انتباه الولايات المتحدة ، وحتى إسرائيل، والذي ينسجم ومطامحها إزاء معارضة القوى الإسلامية الراديكالية، والمناهضة لسياستها في التوسع والهيمنة الدولي، خاصة وأن الأولى تريد لتجربة تركيا الإسلامية الديمقراطية المعتدلة، أن تشكل نموذجاً مقبولاً لدى كل الدول الإسلامية، لا سيما بعد أحداث سبتمبر ، وكان هذا كافياً لواشنطن وحلفائها في تركيا، للدخول في حوار مع العدالة والتنمية[٢٥].

في ضوء ذلك، نشرت إحدى الصحف التركية مقابلة مع "أولتي كولاج" رئيس الشؤون الدينية السابق، والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع الجيش، ذكر فيها أن الجنرال "كنعان إيفرين" قائد انقلاب أيلول 1980 قابل مبعوثاً من حزب العدالة والتنمية، حيث أكد "إيفرين" الذي كان يتحدث باسم العسكر خلال اللقاء، على ضرورة أن يكون حزب العدالة والتنمية حزباً علمانياً؛ حتى يمكن قبوله، وأن تجربة "أربكان" يجب أن تكون حاضرة، لدى قادة حزب العدالة والتنمية[٢٦].

رابعاً- جماعة غولن:

أدى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية و"جماعة غولن"[٢٦]، إلى نشوب أزمة بين الطرفين، وصلت إلى طريق مسدود، تكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية، إلغاء" المدارس التحضيرية "التي أسستها الجماعة، وتستخدمها في استقطاب أعضاء جدد ،وتأمين بعض مصادر التمويل، وكانت الجماعة قد عبرت في السنوات الأخيرة، عن تحفظاتها حيال العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية، يمكن إيجازها **في النقاط الآتية:**

- ابتعاد حكومة أردوغان عن مساري الإصلاح وتعزيز الديمقراطية، والتعثر في صياغة دستور جديد.
- التوجه نحو الشرق الأوسط، على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- الابتعاد عن الواقعية في السياسة الخارجية، وتبني أسلوب "المغامرة"، وهو ما أدَّى إلى نوع من التخبط، وخسارة تركيا حلفاءها.
- التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد، حيث ترى الجماعة، أن حزب العدالة والتنمية، قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره ، دون أن ينسحب من الأراضي التركية.
- اتسام موقف حكومة أردوغان، من إيران بالمرونة ، وتبني "موقف عاطفي"، وتجاهل أهداف إيران، المتمثلة بالغايات الطائفية والتوسعية، ومحاولات الاختراق.
- إغلاق مراكز الدروس الخاصة، وإبعاد المنتمين إليها، عن المناصب المهمة، الأمر الذي عدته الجماعة محاولة تضييق واستئثار بآليات الفعل السياسي[٢٧].

وبناء على هذه التجاذبات، سعى "فتح الله غولن"، مؤخراً للتحالف مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، عبر تكرار نفس النهج الذي سار عليه في التعامل مع "نجم الدين أربكان" إبان رئاسته لرئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٦-١٩٩٧، عندما جعل من نفسه خصماً لأربكان.

خامساً- تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة:

كان دور الجيش المهيمن في السياسة التركية، إحدى العقبات الكبيرة، أمام توطيد الديمقراطية في تركيا، فقد سيطر الجيش على السياسة التركية، منذ تأسيس الجمهورية في عام ١٩٢٣، حيث عَدَّ الجيش التركي نفسه وصيّاً على مبادئ "أتاتورك"، وخصوصاً العلمانية والقومية، ولم يتردد في التدخل سياسياً وعسكرياً كلما شعر بخطر.

ولكن منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ومن خلال الاستفادة من من جملة الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي؛ عملت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة، وأن قيام المؤسسة العسكرية بالحد من حرية عمل الأحزاب السياسية، يشكل أحد مظاهر التقييد على الحريات السياسية، بما يتعارض مع المعايير الديمقراطية، والمعايير الأوروبية، وإنه لا يمكن حل أي حزب سياسي إلا في حالة ضلوعه في أعمال عنف أو إرهاب[٢٨]، ولكن يمكن القول: إنه وفقاً للمراقبين، أن تحدي المؤسسة العسكرية، سيبقى ماثلاً في الحياة السياسية، وأن إجراء تعديلات دستورية أو قانونية، أمر لا يمثل وحده ضمانة أكيدة لمرابطة الجيش في ثكناته، فتغيير وضعية الجيش، له آليتان ينبغي التأثير فيهما معاً، وبشكل متزامن، فإلى جانب التعديلات التشريعية، المطلوب تغيير في الذهنية العسكرية لأجيال مختلفة في صفوف الجيش، من حيث الثقافة الفوقية العسكرية، وثقافة الانقلابات المترسخة منذ عقود طويلة، فتتحول تركيا إلى دولة ديمقراطية حقيقية[٢٩]

سادساً- النزعة السلطوية لـــ"أردوغان":

على الرغم من السياسات الإصلاحية، التي تبناها "رجب طيب أردوغان"، غير أن ثمة توجهاً، تصاعد بمرور الوقت، للسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة، فبمرور الوقت، تحول حزب العدالة والتنمية، من حزب جماعة يعبر عن توجه إسلامي أكثر اعتدالاً، إلى حزب أكثر تشدداً، خاضع لزعيم واحد يسيطر على مختلف مقدراته، وتسير أعماله، وقد تزامن هذا مع تنامي نزعته المتشددة، التي نتجت عما حققته تركيا من مكاسب متلاحقة سواء على الصعيد المحلي أو المستويين الإقليمي والدولي، دون مراعاة أن التقدم التركي خلال السنوات الخالية، لم يرتبط وحسب، بنمط التطورات الإيجابية نسبياً على مسرح عمليات تركيا، وإنما بالتفاعلات السلبية الحادثة على مسرح عمليات الإقليم، والتي أتاحت لتركيا الترويج لنفسها باعتبارها ليست وحسب قوة إقليمية، وإنما أيضاً باعتبارها "نموذجاً" للدول العربية السنية، التي شهدت ثورات شعبية منذ أواخر عام ٢٠١٠. كان من نتائج ذلك، أن أصبح كل صوت مختلفاً، وصاحب رأي معارض، وفق رؤية أردوغان وصحبه، محض تعبير عن اتجاه يسعى للعودة بتركيا إلى مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية، بما يشكل إعاقة لتقدم تركيا، وعلى الرغم من انتقال أردوغان من منصب رئيس الوزراء إلى مقعد رئيس الدولة، ذي الصلاحيات الرمزية، غير أن المتابع بدقة لنمط العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة في تركيا، سيكتشف أن صلاحيات رئيس الوزراء انتقلت معه إلى مقر إقامته في "القصر الأبيض" الجديد، دون أن يسبق ذلك إصلاحات دستورية وقانونية، تسمح به وتجيزه، ترافق ذلك مع مظاهر متصاعدة لسيطرة أردوغان على نحو شبه كامل على السلطتين التشريعية والقضائية، هذا مع إعلانه بدء اجتماعات هيئة المستشارين عن قيام النظام الرئاسي عام ٢٠١٥، هذه التطورات لا تنبئ بظهور زعيم سلطوي في دولة شبه ديمقراطية، وحسب، وإنما تنبئ باحتمالات تفجر الأوضاع في الدولة على نحو فجائي(٣٠).

المبحث الثاني- تحديات إقليمية منافسة للدور التركي:

الطموح التركي لم يسر في فراغ، وإنما في منطقة مليئة بالأطراف، وهي تسعى لتكون المهيمن على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وبالتالي هناك جملة من التحديات الإقليمية، توجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة الإقليمية، بفعل تنامي الاستقطاب في المنطقة:

أولاً- تحديات على صعيد الدول المنافسة:

١-الدور المصري:

تعد مصر تاريخياً القوة الأولى في الشرق الأوسط[٣١]، ويستند دورها الإقليمي إلى عدة ركائز، في مقدمتها، أنها تشكل مركز الثقل في هذا الإقليم، وأكثر وحداته سكاناً، وأفضلها من حيث موقعها الجغرافي والاستراتيجي، وتاريخها الحضاري، وريادتها الثقافية، وثقلها العسكري والسياسي والأمني[٣٢]، والواقع أن مصر بكل مقوماتها الموضوعية، من موقع جغرافي ذي طبيعة استراتيجية يقع في قلب المنطقة، ومن خبرة تاريخية، ووضع ثقافي رائد، ووزن بشري كبير، مؤهلة للعب دور القيادة الإقليمية. وبالطبع، فإن هذا الدور ليس وليد صدفة [٣٣]، فمصر من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي، وهي دولة محورية وتمتلك أهم ممر مائي (قناة السويس) يربط الشرق بالغرب، وهو ما يضعها كدولة مركز في المنطقة، بالنسبة لمصالح الدول الكبرى.

وعلى المستوى القيمي (القوة الناعمة)، يطول الحديث دائماً عن مصر، وقوتها الناعمة، ولكن ثمة أربعة عناوين يمكن اعتمادها في هذا الإطار، كأبرز أدوات القوة المصرية الناعمة، التي يمكن بتفعيلها وصياغة استراتيجية جديدة لتوظيفها في إعادة الاعتبار لمصر كقوة إقليمية[٣٤]، وهي تتلخص في:

البعد الحضاري-الثقافي، يمكن النظر إلى هذا البعد، باعتباره معنويًا رأس مالٌ يمكن توظيفه في إطار القوة الناعمة للدولة المصرية؛ فعامل اللغة وتأثيرها على الرأي العام الإقليمي، هو عامل حاسم في توجيه الرسائل السياسية والثقافية.
وقد صاغت الثقافة المصرية في العصر الحديث، جانباً كبيراً من وعي الشعوب العربية ووجدانها، عبر أعلامها في الأدب والفنون والثقافة، ورموزها الفكرية، ونوابغها في العلوم الطبيعية والإنسانية، كذلك تمتلك مصر، بفضل حيوية سكانها ومثقفيها أكثرية عناصر القوة الناعمة، في الإقليم حتى الآن، ففيها يتم إنتاج أكبر عدد من الأفلام السينمائية، والمسلسلات التلفزيونية، وأكبر عدد من الكتب، والمقالات العلمية المنشورة، ومازالت اللهجة المصرية هي أوسع اللهجات العربية انتشاراً، وينتمي أغلب الحائزين على الجوائز الأدبية والفنية في المنطقة إلى مصر، وفي أرض الكنانة يعقد عدد كبير من الأنشطة الثقافية في الوطن العربي، وأخيراً، فإن مصر تجتذب سنوياً أكبر عدد من السياح مقارنة بغيرها من الدول العربية.

البعد الديني-المؤسسي: فقد حظيت مصر الأزهر، بمكانة متميزة؛ بحكم كونها مركزًا للتعليم الديني، ومثل الأزهر شعاعًا تعليميًا، وفد إليه طلاب العلم من كل أقطار الدنيا عبر قرون وسنوات طويلة، وحصلت مصر بذلك نفوذًا دينيًا، في أقطار العالم الإسلامي، وقد ظل الأزهر، كمؤسسة حضارية، وعلى امتداد أكثر من ألف عام، يستقبل طلاب الدول العربية والإسلامية، ويزودهم بالعلوم والمعارف والثقافة الرفيعة، ثم يعودون إلى بلدانهم سفراء للعلم والحضارة، ويصبحون همزة الاتصال والوصال، بين مصر وتلك البلدان.

والبعد السياسي: فقد كان حضور مصر ظاهراً في عملية السلام وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدءاً من مفاوضات مدريد، وأوسلو، وواشنطن، والقاهرة، وطابا، وشرم الشيخ، كوسيط بين الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، فإن دور مصر في المصالحة الفلسطينية، له اهميته وثقله، وأن إصرار الفلسطينيين

على أن تبقى مصر هي الراعي الحصري لقضيتهم، سواء فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، أو بشأن المصالحة الفلسطينية الداخلية، لمؤشر على حرص الجميع، أن تبقى مصر هي المركز، الذي تدور حوله الدول الشقيقة الأخرى[٣٥].

وعسكرياً: تملك مصر الجيش الـ(١٣) على المستوى العالمي، ويقدر حجم جيشها حسب تقرير الميزان العسكري لعام ٢٠١٣ بـ ٤٦٨.٥٠٠ جندي نظامي، و "٤٧٩.٠٠" قوات احتياط، ولهذا دلالات استراتجية لا يمكن تجاهلها لجهة أي دور إقليمي في الشرق الأوسط[٣٦].

واقتصادياً: حيث تعد عناصر القوة الصلبة عنصراً مهماً لتحقيق الهيمنة الإقليمية، لذلك تعاني مصر في أحد أهم شقي القوة الصلبة وهو الشق الاقتصادي من تبعية اقتصادية للخارج، فهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية لتلبية مطالب شعبها، لذلك تسعى للحفاظ على علاقتها التعاونية مع الدول الكبرى وتستغل مكانتها السياسية من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادي [٣٧]، ولكن استناد الدور المصري الإقليمي إلى الإمكانات الاقتصادية، ليس بمفهوم الإمكانات الكامنة، ولكن بتوظيف السياسات العامة لهذه الإمكانات، فمصر لديها العديد من الإمكانات الاقتصادية، غير المستغلة، أو التي أسيئ استغلالها، وفي مقدمتها قواها البشرية، فضلاً عن مواردها الطبيعية المتنوعة.

٢-الدور الإيراني:

تعد إيران الفارسية، قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية، إحدى أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الإيرانية في المنطقة.

فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الايديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الايديولوجية الدينية، فبرزت مع قيام الدولة الصفوية الشيعية عام ١٥٠١؛ لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية ، غير أن سنوات "حكم الشاه"، رجحت الكفة للقومية الفارسية، وللحكم العلماني، على حساب الحكم الثيوقراطي[٣٨]، إلا أن ما حدث في إيران عام 1979 ، جعل المراقبين الدوليين والإقليميين، يجمعون على توصيف الحدث، تحت مسمى الثورة الايديولوجية، ذات الطابع الديني، التي حملت في طياتها حركة إحياء للفكر الإسلامي، في إطاره الشيعي، ولأن أي حدث ،أو ظاهرة دولية، لا تنفصل عن سياقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ببعديها الداخلي والخارجي، كانت هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي.

وقد لعبت الهوية الايديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دوراً بارزاً في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الاختيارات، بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة، مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل، كانت هناك توجهات سياسية داخلية، تعد إيران "دولة أمة"، عليها أن تحظى بدور القوة الإقليمية في الشرق الأوسط، ووسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية، مع دول الجوار الإقليمي أو القوى الكبرى، وذهب فريق ثالث إلى اعتبار أن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية.

فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم البناء القيمي، الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له [٣٩]، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة ، ومدى تكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ.

والموقع الجيو استراتيجي: يرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية، في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006 ، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة، على أهمية الموقع الجيوستراتجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما الشرق أوسط وإقليم وسط آسيا ، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم، إضافة إلى كونها مدخلاً رئيساً لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز، التي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتك "سبيكمان" تعتبر قلب العالم ، ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها [٤٠].

وعسكرياً: تملك إيران قدرات عسكرية تقليدية كبيرة، تشمل: ٥٤٥ ألف جندي في الخدمة، و٦٥١ ألف قوات احتياط، إضافة إلى صورايخ باليستية متوسطة المدى، تصل مسافة بين 1300 - 2000 كم، وطبقاً لتقديرات معهد الدراسات الاستراتجية لعام ٢٠١١، فإن إيران تملك أكثر من 400 قذيفة أرض أرض و 25 قذيفة إس إ س 8 -ب و 200 قذيفة من نوع سكود القادرة على ضرب أي أهداف في المنظومة الخليجية، كما أخذت إيران خطوات واسعة، بشأن تطوير صواريخ كروز[٤١]، بالإضافة إلى المشروع النووي، والذي تسعى من خلاله للتأكيد على دورها الإقليمي.

واقتصادياً: قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني، بحوالي 196 مليار دولار في مابين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ومتوسط الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالمياً، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة 39عالمياً، ومتوسط معدل نمو نحو 5.9% ، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار، حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006 ، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006 ، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 128 مليار دولار[٤٢].

وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧.٥%، وقد حققت إيران أمنها الغذائي في إنتاج القمح والسلع الاستراتجية، واحتلت المرتبة 37 عالمياً كدولة زراعية [٤٣]. أما بالنسبة لقدراتها النفطية، وموقعها في سوق النفط، فإن إنتاج النفط يمثل ٦٥% من ناتجها القومي الإجمالي، وتعد إيران من أهم الدول النفطية في العالم؛ لامتلاكها 10 ٪ من مخزون النفط العالمي، واحتلالها المرتبة الرابعة، من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة وروسيا، كما تملك 15 ٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يحتم حضورها كدولة نفطية رئيسة، أثناء رسم السياسات العامة، لمنظمة الدول المنتجة للنفط [٤٤]. إن الأبعاد الاقتصادية للدور الإقليمي الإيراني، جاءت تابعة للفكر الإيديولوجي للثورة، والذي يتوافق مع الرغبة الإيرانية، لأن تكون دولة مهيمنة إقليمياً، مما دفع إيران إلى مواجهة الفواعل المعرقلة، لهذا الطموح، وأولها الولايات المتحدة،و التي تسعى إيران للعمل على تطويق مصالحها الاقتصادية النفطية في الشرق الأوسط.

٣-الدور الإسرائيلي:

لا يمكن تجاهل، أن إسرائيل ظلت تحافظ على دورها باعتبارها قوة إقليمية، ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة [٤٥]، وأنها تملك إدراكاً قوياً لنفسها، كقوة إقليمية ،تسعى لفرض قوتها في بيئة رافضة ، فهي تعد دولة شرق أوسطية، من حيث البعد الجغرافي وليس القيمي، فأغلب دول الشرق الأوسط إسلامية الهوية، وإسرائيل محسوبة على الحضارة الغربية، رغم ذلك يعد مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة هدفاً استراتجياً، ارتبط بولادة الدولة العبرية عام 1948 ، وما يؤكد ذلك، عدم ترسيم إسرائيل لحدودها، ومواجهتها لكافة المنافسين الإقليميين، من مصر والسعودية والعراق وسوريا ، حيث استطاعت هذه الدول، وفي مراحل تاريخية معينة، القيام بأدوار أحبطت المسعى الإسرائيلي لفرض هيمنتها[٤٦] .

وعسكرياً: تملك إسرائيل مقارنة مع الدول الشرق أوسطية، قوة صلبة، تمكنها من احتلال موقع الصدارة، من بين الدول المرشحة لاحتلال مركز القطب الإقليمي المهيمن، فهي الدولة الوحيدة ، حتى الآن في الشرق الأوسط، التي تملك 200رأس نووي، انظر الجدول (١٥)، كما تملك إسرائيل جيشاً يقدر بـ 175.500فعلي و 565.000 احتياطي[٤٧] .

والاقتصاد الإسرائيلي، يعد من أكثر الاقتصاديات قوة وتنوعاً، على مستوى الشرق الأوسط، فدخل الفرد الإسرائيلي من أعلى الدخول في العالم، ويعتمد الاقتصاد على الصناعات التكنولوجية والعسكرية المتطورة، وكذلك على الزراعة والسياحة، حيث تعد من أكثر الدول إكتفاءً في المجال الزراعي، ويعد تجارة تصدير الماس من الموارد الأساسية في الاقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً- الموقف الأمريكي من الدور التركي:

تعد تركيا في الأساس حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة، العضو في حلف "الناتو"، وكانت محوراً مهما في المعسكر الغربي، إبان الحرب الباردة، ويوجد في تركيا واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، وهي "قاعدة انجرليك" الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي استمر الدور التركي، حيث شاركت تركيا في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١[٤٨]. ويمكن القول: إن متغيراً أساسًا ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، في مرحلة ما بعد ١١سبتمبر٢٠٠١، حيث تمكن حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى الحكم [٤٩].

وهنا يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولًا مهمًا في نظرة تركيا إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسبما رأتها قيادة حزب العدالة والتنمية [٥٠]:

أولها- العمل على عدم إعطاء الولايات المتحدة "الضوء الأخضر" من أجل توظيف تركيا، لخدمة مصالح واشنطن وسياساتها في الشرق الأوسط، على غرار ما كان عليه الحال، إبان عقد التسعينات من القرن المنقضي.

ثانيها- إعادة التفكير في البيئة العربية بعيدًا، عن منظور العلاقة مع واشنطن، وهو ما يعني التحلل نسبيًا من ضغوطات واشنطن؛ من أجل تقوية العلاقات مع الدول العربية.

ثالثهما- الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءًا من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعت الدولة التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية لتأطير علاقتها مع الولايات المتحدة، انطلاقًا من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة "متعهدة تقديم خدمات" لها، لذلك برزت تصدعات في العلاقات التركية الأمريكية، أخذت في الظهور في عهد إدارة الرئيس السابق "بوش الابن"، وتركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية"، حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة، بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية [٥١]. وإذا كانت هذه العلاقات، قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس "بوش الابن"، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر إلى تركيا كحليف استراتيجي مهم، لا يمكن التفريط فيه، مهما وصلت الخلافات معه، وقد زاد من ذلك، التحول الذي مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، تجاه إعطاء المزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة، لتركيا نحو العالمية، وقد بدا واضحاً، أنه كلما زاد الانخراط التركي في ملفات الشرق الأوسط، كلما زاد الطلب الأمريكي عليها، وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه. وقد أكد كثيرون، أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من عدة اعتبارات أهمها [٥٢]:

- الموقع الاستراتيجي لتركيا، كممر ملاحي وبحري، والدور المهم لها كنافذة على محاور وبلدان ذات اهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ودورها المحوري

في حفظ الاستقرار، في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.

- النظر إلى تركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة، لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ، وهو ما قد يحسن من صورة الولايات المتحدة في المنطقة.
- تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خط (باكو-تبليس- جيهان)، وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

من هنا، ترى واشنطن، أن بإمكان تركيا، أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا خلال فترة الدراسة، كي توجد لنفسها حيزاً معدوداً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وذلك ضمن رؤية أمريكية، رأت في الدور التركي في الشرق الأوسط، أن من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة. وبناءً على ما سبق، فإن الولايات المتحدة، بحاجة إلى أن تنظر إلى تركيا بوصفها حليفًا إقليميًا قويًا، لها مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة، وليس على أنها مجرد تابع للولايات المتحدة، كما تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى أن تكون مرنة وبراغماتية إلى حد كافٍ؛ لكي تدرك قيمة الجهود التي تبذلها في سد الفجوات بين الولايات المتحدة وبعض الجهات الإقليمية الفاعلة.

لذا ستحتاج كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض الوقت لتغيير مواقفهما التقليدية تجاه بعضهما بعضاً. فالحرب الباردة قد انتهت، ومن ثم من حقهما أن تنوع شراكتهما بما يخدم مصالحها، شريطة ألا تنعكس على علاقاتهما الثنائية بشكل سلبي، وهذا يعد تحدياً جديداً لهما في قادم الأيام.

الخاتمة:

في النهاية، يمكن القول إن الجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا بهدف التحول إلى رقم هام ذات دور فاعل في معظم الملفات الإقليمية، سوف ترتبط، في كل الأحوال، بمدى قدرتها على تجاوز كثير من التحديات الداخلية التي يمكن أن تشكل عائق أمام طموحاتها الشرقية، وكذلك قدرتها على حيازة دعم القوى الإقليمية الأخرى لها، ومدى قدرتها على إجراء تغيير رئيسي في سياستها الخارجية، للتوافق مع التطورات الجديدة التي طرأت على الساحة الإقليمية.

المراجع والهوامش:

١. يرى بعض الباحثين الأتراك أن نشأة الدولة العميقة بدأت مع نشوء جمعية الاتحاد والترقي، وبعضهم الآخر يعيد نشأة الدولة العميقة التركية إلى مرحلة التنظيمات في الدولة العثمانية بين عامي ١٨٣٩-١٨٧٦. وتعرف الدولة العميقة: هي شبكة مصالح متشابكة ومترابطة لا يعرف افرادها بعضهم بعضا لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج اطار القانون والمجتمع والدولة، بمعنى آخر دولة داخل الدولة او دولة فوق الدولة.أو هي مجموعة من التحالفات وشبكات العلاقات الممتدة داخل جسد الوطن أفقياً ورأسياً بدون شكل او تنظيم محدد وملموس، وهي تشمل أعضاء برلمان وسياسيين ورجال أعمال ورجال أمن وفنانين وإعلاميين.

2. **For further details about the Deep State See**: Gareth H. Jenkins, Between Fact And Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation, Johns Hopkins University, Central Asia-Caucasus Institute , Silk Road paper, Augest 2009, pp: 14-26,
3. Patrick H .O'Neil ،The Deep State: AnEmerging Concept in Comparative Politics ،University of Puget Sound, United States: August 2013 ،p 11-14, Last revised: January 28, 2015.
4. **For Details About Deeping State, See: Akin Unver** ،Turkey's "Deep-State" and theErgenekon Conundrum ،**MiddleEast Institute, Policy Brief, No. 23, April 2009, p 2, www.mei.edu And see: Jenkins, Gareth H. Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation . Central AsiaCaucasus, Institute, Paul H. Nitze School of Advanced International Studies, 2009.**
5. H. Akin Unver ،**Turkey's "Deep-State" and theErgenekon Conundrum**،OP.Cit, PP: 6-7.
6. Gunes Murat Tezcur, kurdish nationalism and identity in turkey a conceptual reinterpretation, European Journal of Turkish Studies, No10, Dec.2009, and look: Murat Somer, Ethnic Kurds, Endogenous Identities, And Turkey s Democratization and Integration with

Europe, The Global Review of Ethnopolitics, vol.1,No4, June 2002, p:77

٧. ناجي أبي عاد، ميشيل لاغيتون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد النجار، الدار الأهلية للنشر ، ، عمان، ١٩٩٩، ص: ١٢٠

٨. محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت،٢٠٠١، ص: ١٠٦-١٠٧

9. Dietrich Jung, The Sevres Syndrom: Turkish Foreign Policy and its Hostrical Legacies, American Diplomacy. Vol. 8, No2, 2003. http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2003_07-09/jung_sevres/jung_sevres.html

١٠. عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٢، ص: ١٨.

١١. تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، الدوحة،١/ ابريل / ٢٠١٣، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7 أنظر ايضاً: فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٣، ص٣، على الرابط : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/20132289337283483.htm

١٢. تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، مصدر سابق

١٣. جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، خريف٢٠١٣، ص ٢٩.

١٤. يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، خريف: ٢٠١٣، ص: ١٢-١٣.

١٥. جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر، مصدر سابق: ص: ٣٠

١٦. إبراهيم البيومي غانم، تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٠، ص ١٧٧.

١٧. عقيل محفوظ، تركيا والأكراد، مرجع سابق، ص: ٥١

١٨. معمر فيصل خوري، المشكلة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، قضايا وتحليلات، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠ يوينو ٢٠١٤، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/106
١٩. يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام ، مصدر سابق، ص١٤
٢٠. جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر، مصدر سابق: ص: ٣٠-٣١
٢١. جنكيز تشاندار، المشكلة الكردية، معيار تصالح تركيا مع نفسها، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٤، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي، مارس/ إبريل ٢٠١٠، ص: ٧٣
22. For further discussing about the secular state and Islam, See on: David W. Lovell, The challenges for democracy in Turkey, University of New South Wales at ADFA, Australia, Paper presented to the 21st IPSA World Congress, Santiago, Chile, 12–16 July 2009, PP:9-11
23. HakanYavuz, Secularism and Muslim Democracy in Turkey, Cambridge University Press, Cambridge 2009, pp.2-20.
٢٤. سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية٥، العدد١٢،ص:١٠-١١
٢٥. صحيفة ستار التركية، تاريخ: ٢٠٠١/٧/١٤.
26. FethullahGulen websites include http://en.fgulen.com. and http://www.fethullahgulen.org. **For an outsider's, overview**, **see** Bill Park, "The FethullahGulen Movement," Middle East Review of International Affairs," Vol. 12, No. 4, December 2008
٢٧. هنا يقول "لاري لدياموند" إن العوامل التي تعزز وترسخ الديمقراطية تشمل المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الدولية وبخاصة العلاقات المدنية العسكرية، ويجادل "دياموند" أن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق من دون فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وولائها للنظام الدستوري الديمقراطي، أيضًا لابد من وجود توازن قوى مناسب، بين المؤسسة العسكرية والمدنيين، ولا يحق للجيش استخدام القوة التي منحها له المواطنون المدنيون لحمايتهم في وقت الحروب، لفرض إرادته على الشعب. **للمزيد من التفاصيل، حول العلاقات العسكرية المدنية التركية انظر:**
28. Larry Diamond, "Introduction: In Search of Consolidation," in Consolidating the Third Wave Democracies eds., Larry Diamond,

Marc Plattner, Yun-han Chu and Hung-maoTien, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1997.And See: Peter D. Feaver, "Civil Military Relations," Annual Reviews Political Science, Vol. 2 (1999), pp. 211-13.

29. ZekiSarıgil, "Turkish Military: Principal or Agent?" Armed Forces & Society, (2012), pp. 16-18

٣٠. حسن طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠، ص:٣٦١

٣١. محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء، المركز العربي للبحوث والدراسات، ملفات وتقارير، ٢٠١٥/٢/٩، على الرابط: http://www.acrseg.org/36638

٣٢. محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص:٥٨-٥٩ ،

33. Steven A. Cook, Jacob Stokes and Alexander J. Brock About, The Contest for Regional Leadership in the New Middle East, center for a new American security, june 2014, P: 12

٣٤. هدى ميتكيس، موقع الدائرة العربية من الدور الإقليمي لمصر، مرجع سابق، ص: ٥٨ [1]http://www.almasryalyoum.com/news/details/160343

٣٥. مصطفى اللباد، مصر وقوتها الناعمة، موقع المعرفة، الرابط: http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%B9%D9%86_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9

36. For further Details See:Egypt's Regional Role, Egypt and the Region' Workshop Summary, Middle East and North Africa Programme, Chatham House, September 2009.

٣٧. حسب أخر إحصائيات لموقع Global Fire Power العالمى المتخصص فى ترتيب الجيوش، وترتيب الدول من حيث قوتها العسكرية. http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=egypt (Accessed 29/3/2015)

٣٨. إيمان حمدي، مصر والزعامة الإقليمية... القوى المنافسة والتحديات، بيروت، مجلة الشرق الأوسط، العدد ٦٨، ديسمبر ١٩٩٧، ص: ٥٠
٣٩. فاضل، رسول، العراق- إيران، أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي للسيلسة الدولية، ترجمة: الهئية العامة للإستعلامات، القاهرة، ١٩٩١، ص: ٨
40. Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy: A Heuristic Approach", Journal of Social Affairs 73: 39-52, Spring 2002. For details: David E. Thaler, and (Athers) Mullahs, Guards, and Bonyards: An Exploration of Iranian leadership Dynamics, Office of the Secretary of Defense (OSD), Rand Corporation, 2010.
41. Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy, op, cit,
42. Mansour Salsabili," Iran and weapons of mass destruction", The Military Dynamics of Nonproliferation , Harvard Kennedy school, Belefar center, march 2013, p: 14-15
٤٣. مدحت حماد، ورقة قدمت في ورشة عمل حول الأبعاد الإقليمية لسياسة إيران الاقتصادية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٣٧.
44. Jeffrey J.Schott, Economic sanctions oil and Iran. http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf.
٤٥. هي دولة أو دول تمتلك، أو في طريقها لأمتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي، ويفترض "هولستي" من خلال تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكاً قوياً بنفسها كقيادة إقليمية، أنظر: محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق ص: ٥٨
٤٦. أبو بكر الدسوقي، دور مصر الإقليمي في واقع جديد، السياسة الدولية، العدد ١٩٠، اكتوبر ٢٠١٢.
٤٧. الرؤية الاستراتيجية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٠٧، يونيو ٢٠٠٩.
www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=29789&lang.
٤٨. أمين حطيط، الميزان العسكري لعام ٢٠٠٨، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت،خريف ٢٠٠٨، ص: ١٧٦

49. Carol Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, Report for Congress, Congressional Research Service (CRS), May 22, 2002, p. 9.
50. RajanMenon and S. EndresWimbush, Is The United States Losing Turkey?, working paper,New America Foundation, 25 March, 2007, p. 3.
٥١. معمر خولي، العلاقات الأمريكية التركية... على المحك، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، على الرابط:
٥٢. http://rawabetcenter.com/archives/1820
53. Ronald D. Asmus, Turkey and the Risk of Strategic Rupture, working paper,New America Foundation, 27 March, 2007, p. 15-16.